عالم بلا فقر

أحمد حسين الشيمي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

"عالم بلا فقر"
"دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية"

تركز معظم شعوب العالم - خاصةً النامية - على النهوض بمستوياتها المعيشية، والصعود نحو مزايا تحرير الاقتصاديات، مع التصدي لسلبيات العولمة، واغتنام مزاياها المالية والمصرفية والتسويقية، وتحقيق فوائض مالية تقضي على الفَقْر والجوع من خلال عمليات التنمية والرخاء، وتتجه الأنظمة الدولية إلى طرح خطط للتنمية، وجعل الشعوب تتخلص من نسب الفقر من خلال ابتكاراتٍ اقتصادية؛ تخلق مناخا للتكافل الاجتماعي، وإقامة مشروعات متعددة، وكان بنك الفُقراء الآسيوي وغيره من البنوك المُوجهة اجتماعيا نموذجا مضيئًا لشحن التنمية، وتدوير عجلاتها لصالح الشعوب؛ لتصير جميعها ضمن الطرق الصحيحة التي تمكن الحكومات من السير فيه: من خطط للتشغيل، والنهوض بالمجتمعات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي؛ حتى لا تلْجأ الشعوب للاستدانة والاستيراد.

التنمية الشعبية:

يشير الكاتب في البداية إلى قُدرة الشعوب على الوصول إلى دخولٍ مرتفعةٍ من خلال صناعات وطنية تصدر للخارج، أو تجذب السائحين في الداخل وتدر أرباحا وفيرةً بتسويقها السريع، وزيادة إمكانيات التصنيع لها، بالتوسع في المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ كي تتحول الفئات المحدودة والفقيرة إلى عمالةٍ منتجةٍ ومؤثرةٍ في أنشطة تلْقَى إقبالاً ورواجا؛ لتصير مع الوقت هذه المشروعات المحدودة نواةً لمصانع شعبية تحسن من الحالة الاقتصادية للمواطنين البسطاء.

ولعل البنوك الاجتماعية صورة مستحدثة من تضافُر الجُهود الشعبية والرسمية لمُكافحة الفقر، وتوجيه مدخلات البلدان للتنمية المحلية، وتشجيع الأفراد غير القادرين على الانخراط في القطاعات الاقتصادية من خلال تكثيف الحِماية المُجتمعية والتأمينات والدعم، والعمل على وضع الإعانات في صورة رؤوس أموال تستثْمر لصالح الطبقات الدنيا للشعوب.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وينتقل المؤلف للحديث عن أسباب الفقر، ومنها: تركيز الكثير من المسؤولين الدوليين على معالجة أوجه القُصور في آليات العرض والطلب على السلع الاستهلاكية، دون الدخول في حلول حاسِمة للتشغيل والقضاء على البطالة، وخفض مستويات الفقر الناتج عن انعدام الموارد الشخصية للأفراد، فما فائدة خفْض الأسعار لمن لا يملك أي مصدر للدخل؟!

ويبدو أن الفرق الكبير بين الطبقات الأكاديمية والمجتمعات الأمية الفقيرة؛ كأحد جوانب القُصور الشخصي، التي تسبب الفقر؛ نظرا لأن التعليم يمنح الفرد قوة حتى لو ذاق مرارة البطالة خلال بضع سنوات؛ لكنه لديه معاول هدمهما، واستثمار ما درسه لخدمة نفسه، سواء في المُدن أو القُرى، فمثلاً المُزارعون ومربو الحيوانات والثروات الداجنة مِمن يملكون العلم يستطيعون التميز والثراء والتفوق حتى على الفلاحين في مجالاتهم.

وهنا يبرز دور الجمعيات الأهلية لتنشيط الوعي المعرفي، ونشر التعليم بين الفئات الأمية، لتتحول عبر جسور التنمية لقوة إنتاجية، وعندئذ فإعطائها القروض لبناء مصانع صغيرة يكون شيئًا إيجابيا ومبشرا بالخير.

الخطط الإستراتيجية:

وعلى الرغم من فقر الكثير من دول جنوب شرق آسيا إلا أنها استطاعت خِلالَ العقْدِ الماضي الصعود بقوة، من خِلال إقامة تجمعاتٍ صناعية داخل المناطق السكانية كنواة يستطيع بعدها الفرد شراء قطعة أرض لبناء مصنع في مدن خصصتها الدول للاستثمار والتنمية، مع تشجيع السلطات الحكومية للأهالي على الصناعات النظيفة التي لا تضر البيئة.

وعلى الجانب الآخر ركِبت اقتصاديات النمور الآسيوية - التي تضم: تايلاند، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وإندونيسيا، وتايوان - موجاتِ العولمة مِن منظور انتقائي فاختارت إيجابياتِها مبكّرا لتستورد المواد الخام، والنفط، والمعادن، وتصدر المنتجات والسلع تامة الصنع من مختلف القطاعات عبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعِملاقة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد تعمدتِ التجارب الآسيوية عدم ترك قنواتٍ للاستِثْمار عن طريق فتح خزائن البنوك بحكمة للمواطنين بقروض ميسرة وغالبا بلا فوائد، حتى يديروا تروس المصانع، ويقوموا بدورٍ بناءٍ في التنمية يكبر مع حركة رؤوس الأموال؛ ليصب في صالح الدولة والحكومة، بتقليص حجم البطالة، والقضاء على صور الركود والكساد والتضخم، بتحقيق توازنات الإنتاج والاستهلاك للمواطنين.

ولا شك أن الحكومات والوكالات الدولية تعتمد على عَرس قِيم التخطيط في الأُسر؛ لتجنب انفِلات النمو السكاني، وترشيد النفقات، والحِفَاظ على نجاحات التنمية وعدم إهدارها، لهذا فالبنوك الوطنية تلْقَى على عاتِقِها مسؤوليات كبيرة، لرفع مستويات المعيشة، وتشجيع المواطنين على تغيير نمط حياتِهم من مستهلكين فقراء إلى منتجين أغنياء.

وهناك أساليب مبتكَرة لتحسين الهياكل للصناعات الصغيرة والمُتناهِية الصغر، بِمِنحٍ متعددة الجهات، خاصة إذا ما تكفلت تلك الجهات بإعطاء الأراضي اللازمة والعقارات بإيجارات رمزية، أو بنظام السداد من الموارد، والتقييم السنوي للمشروعات لضمان حقيقتها، وجدية أصحابها، قبل تمليكِهم الأصول الثابتة الخاصة بها.

ويبين المؤلف أن استخدام الحكومات للمعونات الخارجية يجب أن يكونَ في تكوينات صناعية وإقامة دعائم التنمية المجتمعية على أُسسٍ سليمة؛ حتى لا تنضب تلك المعونات مهما كانت قيمتها، فإعادة الأعمار ليست مقصورةً على البلدان التي تعرضت للحروب؛ ولكن أيضا على الشعوب التي بها طبقات فقيرة تتضور جوعا، وتريد تأمين أقواتِها، والصعود نحو مرحلة ثبات الدخول، ووجود موارد تكفي احتياجاتها.

الاستثمار الاجتماعي:

وتذهب المعونات أحيانا في بناء طرق وجسور ومشاريع ضخمة طويلة الأجل، بينما يتضور الملايين جوعا ومرضا وفقرا، ويتساءل الكاتب: لماذا تخطِئ تلك الحُكُومات في صياغة أوجه الإنفاق الصحيح؟! وتحول توجهاتها البعيدة بدلاً من الاستثمار القَصِير الأجل الذي يعطي تنميةً يمكن إذا ما نجحت تحقيق الاستثمار طويل الأجل في ميادين كثيرة؟!

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أي إن المطلوب النظر في الاحتياجات الأساسية قبل اعتماد مليارات الدولارات في إقامة طرق وجسور وشق ترع وقنوات نهرية وسدود وغيرها، فتلك الخطط رغم طموحاتها تنطوي على مجازفات بِما هو متاح؛ لصالح التنمية البعيدة جدا، فما مصير الأجيال الحالية التي تريد تنمية ونهضة تشعر بها في سد حاجاتها والقضاء على الفقر والجوع الذي صار شبحا يطارد الكثير من الشعوب النامية!!

ويضرب الكاتب أمثلة على ذلك بالآثار الإيجابية للائتمان قصير الأجل بإعطاء قروض ميسرة للبشر بدلاً من تركهم في غياهِب الفَقْر، بينما الأغنياء يسيرون بسياراتهم الفارهة على الطرق والكباري، ويتنقلون بين المُدن بالطائرات عبر المطارات التي شيدت بأموال الشعب الكادِح.

وليس هذا فِكْرا اشتِراكيا؛ ولكنه منظور حقيقي للتنمية والتكافل معا حتى لا يتاح للغِني الثراء الهائل على حساب تزايد الهُوة بينه وبين الفُقَراء، فالمُخصصات العامة يمكِن توجيهها بصورة مباشرة وغير مباشرة للتشغيل والإنتاج، والتحديث للقطاعات التي تخدم كافة فئات المجتمع، مع التركيز على المعدمين ومحدودي الدخل، وحتى يسير الجميع نحو التوازن، والسلام المجتمعي، والتوافق الوطني لخدمة الأهداف القومية، فيقْضى على أسباب التمرد، والإرهاب، والجريمة.

ولعل الرأسمالية أحد أسلحة الدول الكبرى التي توجهها عند غزوها للأسواق النامية، وتستطيع البلدان الأقل مستوى تجاوز عقبات العولَمة، وتحويل دفة الرأسمالية لصالحها من خلال تخفيف حدة الفَقْر الداخلي، دون تطبيق صِيغ الاتكالية على الحُكُومات، فالمَطْلُوب دعم ومساندة ودفع للطبقات المحرومة والمُعدمة، وليس اتكالها كليا على السلطات والوزارات.

التأريخ الاقتصادي:

وقد حاولتِ المجتمعات الإنسانية بوسائل عديدة تحقيق الفُرص المُتكافئة للطبقات والأفراد؛ لكن الفقر لا يزال موجودا، خاصة مع تمادي بعض الجهات في بيروقراطيات لا حصر لها، تمنع نفاذ البسطاء نحو تحسين أوضاعهم ومواردهم.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويقود الغرب الأوروبي الشعوب المتقدمة نحو طريق التنمية العالمية، لخلق سوقٍ دولية حرة؛ لأنه يثق في قدراته المالية والاقتصادية، ويتمسك بالعولمة وبنود اتفاقيات "الجات" وغيرها، لما ستحمله له من ثروات؛ نتيجة ضعف القُدرات التنافُسية للشعوب النامية، التي يغرق الكثير منها في نهم استهلاكي بموارده الطبيعية، أو في فقر بشع تنوء فيه بالديون وفوائدها.

فالبلدان النامية تستطيع لحاق ركب التطور التكنولوجي من خلال تحديث منظوماتها المالية والاستثمارية والتعليمية، مع التخلص من النظم المتحجرة في عقول بعض قياداتها، لتخطو نحو الشراكات مع القُوى الكُبرى، وضخ الأموال في شرايين اقتصادياتها من خلال مشروعات بسيطة وصغيرة، تحمل الفقراء نحو الدخول في شرائح العمل، والكسب المادي، لخلق مناخ جاذبٍ للاستثمار والسياحة، ودافعٍ للصناعات الوسيطة والمكملة التي تتيح امتصاص الأيدي العاطلة في حرف يدوية تزيدها مهارةً، قبل انتقالها مع عوائد الإنتاج لقطاعات أضخم صناعيا وزراعيا وتجاريا.

من ذلك نجد أن التنمية قصيرة الأجل صارت أحد روافد التنمية البعيدة وطويلة الأجل؛ حيث تكفل للطبقات المتوسطة والفقيرة ومحدودة الدخل خوض تجارب واعِدة وتحقيق إنجازات مالية واستثمارية بقُروض ومعونات تراقب الدولة أوجه صرفها؛ لتصير ضمن عوامل رفع مستويات المعيشة بدلاً من تركها للاستهلاك؛ كأعباء بفوائدها تزيد من هوة الفقر، وترفع من قدرات الأفراد لا سيما أن مكافحة الفقر، والمرض، والأمية، تتطلب تكثيف الجهود المحلية، وتفعيل الضمائر القومية والشعبية، حتى لا تضيع مقدرات التنمية هباءً في دوامات العولمة وتحرير الأسواق بلا أهداف واضِحة.